حللت أهلاً ووطئت سهلاً

الكويت ترحب بالرئيس عبدالفتاح السيسي

مكتب اتحاد المستثمرات العرب رحب بالرئيس السيسي

الحشاش: الزيارة ستفتح مجالات استثمارية كبيرة بين الكويت ومصر

رحب مكتب اتحاد المستثمرات العرب بالكويت بالزيارة الأولى لرئيس جمهورية مصر العربية عبدالفتاح السيسي إلى الكويت.

وأكد مكتب الاتحاد بالكويت اعتزازه وسعادته بهذه الزيارة والتي تؤكد على عمق العلاقات الكويتية ـ المصرية وعلى استمراريتها وصولا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بين البلدين الشقيقين، وهذا التعاون يأتي دعما وقوة ليس للبلدين فقط وإنما يشمل المنطقة العربية بأكملها.

وأعربت رئيس مكتب اتحاد المستثمرات العرب بالكويت نجاة الحشاش عن سعادتها العامرة وسعادة جميع العضوات لهذه الزيارة التي ستفتح مجالات استثمارية كبيرة وستعلن عن تعاون تجاري مشترك بين الدولتين الشقيقتين وعن فتح أبواب لتبادل الخبرات الصناعية والتجارية وغيرها من المجالات التي من شأنها تقوية هذه العلاقة.

من جهتها أكدت رئيس اتحاد المستثمرات العرب من دولة المقر جمهورية مصر العربية د.هدى جلال أن مثل هذه الزيارات بين البلدين تزيد من عمق هذه العلاقات واستمراريتها كما انها تقدم كافة الضمانات اللازمة لجذب المستثمرين والمستثمرات الخليجيين والعرب الى جمهورية مصر العربية.

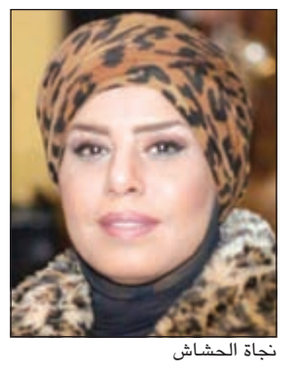

نجاة الحشاش

690 مليون دينار قدمها الصندوق الكويتي للتنمية كقروض لمصر خلال 50 عاما

قال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر ان الصندوق قدم 39 قرضا لمصر خلال الخمسين عاما الماضية بقيمة اجمالية بلغت 690 مليون دينار.

وأوضح البدر في تصريح لـ «كونا» امس ان برنامج الصندوق مستمر في تقديم القروض لمصر وفق ما تم الاتفاق عليه لدعم المشاريع التنموية، معربا عن الأمل بعقد لقاءات مع الجانب المصري للنظر في المشاريع التنموية المقبلة.

وذكر ان اغلب المشاريع التنموية تحمل اهمية كبرى في مساندة الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة المهمة التي تمر بها البلاد، مشيرا الى ان مساعدات الصندوق الأخيرة تركزت حول مشاريع الكهرباء وذلك لاهميتها في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية نظرا لزيادة عدد السكان.

وأوضح ان آخر اتفاقية ابرمها الصندوق مع مصر كانت في ديسمبر الماضي لتمويل مشروع توسيع محطة كهرباء غرب القاهرة البخارية لانتاج (650 ميغاوات)، مشيرا الى وجود مشاريع مقبلة سيمولها الصندوق منها مشروع للكهرباء في «حلوان» إضافة الى مشاريع جار النظر فيها مثل مشروع مصفاة الاسكندرية ومشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية.

ولفت الى ان الصندوق دأب في بداية تعاونه مع مصر على تمويل مشروعات اقتصادية مهمة تحقق عائدا اقتصاديا مجزيا ومنها مشروع تطوير واعادة فتح قناة السويس في عام 1964 وكذلك مشروع تطويرها في سبعينيات القرن الماضي، مبينا ان الصندوق اهتم ايضا بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر منذ عام 1990 حيث انشأ صندوقا للمواطنين المصريين العائدين من الكويت والعراق ابان الغزو العراقي للكويت لمساعدة الأسر المصرية للدخول والعودة الى الاقتصاد المصري وايجاد فرص عمل لهم.

الخبير الاقتصادي أحمد الضبع كشف أن هناك 110 آلاف سائح كويتي يذهبون لمصر سنوياً

دراسة : أكثر من 14 مليار دولار حجم المعاملات الاقتصادية بين الكويت ومصر سنوياً

الخبير الاقتصادي احمد الضبع

15 مليار دولار استثمارات كويتية متراكمة في مصر منها 3 مليارات مباشرة عبر 930 شركة

323 ألف مصري يعملون في الكويت مقابل 22 ألف مقيم كويتي في مصر بإنفاق متبادل يتجاوز 4 مليارات دولار

نمو متوقع للاستثمار المشترك والتجارة البينية والسياحة المتبادلة مع تكثيف المتابعة لنتائج الزيارة

توقع الخبير الاقتصادي أحمد خليل الضبع أن تشهد العلاقات الكويتية ـ المصرية تطورا واضحا عقب زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى الكويت، مقدرا حجم المعاملات الاقتصادية بين البلدين بما يزيد على 14 مليار دولار سنويا بين استثمارات مشتركة وتجارة بينية وسياحة متبادلة وتحويلات للعاملين ومساعدات.

وكشف الضبع في دراسة متخصصة عن العلاقات المصرية ـ الكويتية عن تجاوز الاستثمارات المشتركة التراكمية بين البلدين لنحو 16 مليار دولار خلال العقود الاربعة الماضية بمتوسط 400 مليون دولار سنويا وبلوغ التجارة البينية 3 مليارات دولار سنويا واقتراب الإنفاق المتبادل للجاليات في البلدين من حاجز الـ 4 مليارات دولار سنويا وبلوغ الانفاق المتبادل بين السياح بين البلدين ما يزيد على 2 مليار دولار سنويا، فضلا عن تحويلات العاملين المصريين في الكويت والمقدرة بنحو 3,5 مليارات دولار سنويا. هذا الى جانب المساعدات والقروض الكويتية الى مصر.

وشددت الدراسة علي أهمية المتابعة والتنسيق المشترك فيما بعد الزيارة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في مختلف المجالات، موضحا أن العلاقات بين البلدين زاخرة بالعديد من الاتفاقيات والآليات التي تمكنها من تحقيق طفرة في الفترة المقبلة، وبما يعود بالنفع على البلدين.

الاستثمارات المشتركة

وقدرت الدراسة حجم الاستثمارات الكويتية الاجمالية التراكمية في مصر سواء المباشرة او غير المباشرة بما يزيد على 15 مليار دولار، مشيرا الى ان تلك التقديرات تشمل نحو 3 مليارات دولار رصيد استثمارات كويتية مباشرة متراكمة وفق قانون الاستثمار المنفذ عبر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، من خلال نحو 930 شركة كويتية تعمل في عدة قطاعات اهمها الصناعة والتشييد والبناء والاتصالات والخدمات المالية والتجارة وكذلك استثمارات كويتية أخرى في شركات مصرية عبر شراكات وأطر قانونية أخرى في مجالات السياحة والبترول وغيرها، إضافة الى استثمارات غير مباشرة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، هذا الى جانب استثمارات ضخمة في قطاع العقار من قبل الافراد والمؤسسات.

ودعت الدراسة الحكومة المصرية الى بذل المزيد من الجهود لاستقطاب الفوائض المالية الكويتية الضخمة المقدرة بما يزيد على 500 مليار دولار والتي تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها من الجهات، خصوصا ان صافي تدفقات الاستثمار المباشر الكويتية الى مصر وحسب بيانات البنك المركزي المصري بلغ نحو 490 مليون دولار خلال السنوات الخمس الممتدة ما بين 2010/2009 و2014/2013.وتوقعت أن تشهد الاستثمارات الكويتية نموا لافتا في الفترة المقبلة وخصوصا بعد تحسن مناخ الاستثمار في مصر نتيجة استقرار الاوضاع السياسية والجهود التي تبذلها الحكومة المصرية على صعيد تطوير وتحسين البنية التحتية وكذلك البيئة المؤسسية والقانونية والاجرائية ولاسيما مع قرب اقرار القانون الجديد للاستثمار وتسوية نزاعات غالبية المستثمرين فضلا عن طرح العديد من فرص الاستثمار المجدية في المشروعات التنموية المصرية الكبرى، وفي مقدمتها مشروع محور قناة السويس، هذا الى جانب جهود الترويج للاستثمار التي تبذلها المؤسسات المصرية من خلال الفعاليات والمؤتمرات الضخمة وفي مقدمتها مؤتمر مارس المقبل في شرم الشيخ.

وفي المقابل تتزايد الاستثمارات المصرية في الكويت والمقدر إجماليها بنحو 1,1 مليار دولار عبر العديد من رجال الاعمال المصريين المقيمين من أبناء الجالية أو عبر شراكات لمؤسسات وأفراد من مصر وفي العديد من القطاعات وخصوصا قطاع البناء والتشييد والخدمات وفروع الشركات المصرية في الكويت الى جانب استثمارات المصريين في سوق الكويت للأوراق المالية وبمتوسط 20 ألف دينار (70 الف دولار) لنحو 5٪ فقط من العاملين من أبناء الجالية، والتي من الممكن أن تقفز اذا ما تم تسهيل قيود الاستثمار والتملك وخصوصا في العقار.

التجارة البينية

وعلى صعيد التجارة البينية اوضح الضبع ان حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت يشهد نموا واضحا ووصل الى نحو 3 مليارات دولار في العام 2014/2013 وفق البنك المركزي المصري ارتفاعا من نحو 2,9 مليار دولار عام 2013/2012، الا أن معظمها صادرات مواد بترولية بقيمة تزيد على 2,6 مليار دولار من الكويت الى مصر، جعلت الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الكويت بما يزيد على تلك القيمة قليلا، كما انه ورغم كبر حجم التجارة بين البلدين الا انها لا تمثل سوى 3,5٪ من إجمالي تجارة مصر الخارجية مع العالم والبالغة نحو 86 مليار دولار ولا تمثل ايضا سوى 2,5٪ من إجمالي تجارة الكويت الخارجية البالغة نحو 120 مليار دولار، واعتبرت الدراسة ان هناك فرصا كبيرة لتنمية حجم التجارة غير النفطية بين البلدين في الفترة المقبلة خصوصا اذا ما تم تعزيز جهود التسويق للمنتجات المصرية الصناعية والزراعية في الكويت لاسيما ان مصر احتلت مؤخرا المرتبة الـ 18 في قائمة اهم المصدرين الى الكويت.

المساعدات الكويتية

وعلى صعيد المساعدات الكويتية الى مصر فقد اشارت الدراسة الى أنها شملت منذ 30 يونيو 2013 مساعدات حكومية كويتية مباشرة بلغت نحو 4 مليارات دولار منها مليارا دولار كوديعة في البنك المركزي المصري لدعم الاحتياطيات الدولية المصرية ومليار دولار كمساعدات عينية نفطية ومليار دولار منحة لا ترد، كذلك قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ انشائه نحو 2,4 مليار دولار لتمويل مشاريع مصرية في مختلف القطاعات، وأوضحت أن الجالية المصرية والمقدر عددها بنحو 460 الفا وفق وزارة الداخلية الكويتية وتعد الثانية من حيث الحجم بعد الجالية الهندية تقوم بدور متزايد في العديد من القطاعات التنموية والخدمية عبر 46 ألف كادر في القطاع الحكومي و277 الفا في القطاع الخاص، وبإجمالي 323 الف عامل وتساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال انفاقها الاجمالي داخل الكويت الذي لا يقل عن 3,2 مليارات دولار سنويا على بنود متنوعة منها الاقامة والسكن والمعيشة والتعليم والصحة والسفر وغيره وبمتوسط 10 آلاف دولار سنويا و28 دولارا يوميا للفرد.

كما تقوم الجالية المصرية في الكويت بتحويل ما يقرب من 3,5 مليارات دولار سنويا الى مصر من إجمالي 11 مليار دولار يتم تحويلها سنويا من دول الخليج، وذلك حسب تقديرات كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات الصادر عن البنك الدولي، وفي المقابل تحتضن مصر نحو 22 الف مقيم كويتي منهم 20 الفا بغرض التعليم ينفقون نحو 814 مليون دولار سنويا بمتوسط 37 الف دولار سنويا و100 دولار يوميا للفرد.

السياحة البينية

وكشفت الدراسة ان مصر تستقبل سنويا نحو 110 آلاف سائح كويتي وفق تقديرات عام 2014 وتمثل مقصدا سياحيا تقليديا بالنسبة لهم ولأكثر من مرة خلال العام وبمعدل 4 ملايين ليلة سياحية وبإنفاق إجمالي يزيد على 600 مليون دولار سنويا بمتوسط 150 دولارا في الليلة، وفي المقابل تشهد الزيارات السياحية المصرية الى الكويت نموا واضحا في السنوات الاخيرة وخصوصا مع وجود جالية كبيرة وتسهيلات وانفتاح متزايد من قبل السلطات الكويتية، هذا الى جانب وجود 132 الف مصري يقيمون في الكويت كملتحقين بعوائلهم ولا يعملون ويمثلون سياحا دائمين بإنفاق يتجاوز 1,3 مليار دولار سنويا وبمتوسط 10 آلاف دولار سنويا ونحو 28 دولارا يوميا للفرد.

وعلى الصعيد الاقتصادي تربط مصر بالكويت العديد من الاتفاقيات التي بدأت باتفاقية تجارية عام 1964 تلتها اتفاقات أخرى منها الاتفاقان الموقعان بين غرفتي التجارة في عامي 1977 و2001، واتفاق النقل البري للركاب عام 1998، وتأسيس اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ الكويتية عام 1998، واتفاق التعاون العلمي والفني في مجالات المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة عام 1998، واتفاق التعاون الزراعي عام 2000 واتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات في 2001، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في عام 2004، واتفاقات تجارية واقتصادية اخرى جرى توقيعها مؤخرا.

التعاون النفطي

كما يوجد تعاون وثيق بين البلدين في قطاع النفط، حيث تستورد مصر سنويا من الكويت نحو 12 مليون برميل من المنتجات البترولية و1,2 مليون برميل من النفط الخام، كما تنقل الكويت حصة من نفطها عبر قناة السويس الى السوق الأوروبية او إضافة الى التعاون في خط سوميد لنقل النفط من خليج السويس للبحر المتوسط والذي تمتلكه مصر مناصفة مع دول الكويت والسعودية والإمارات وقطر، فضلا عن وجود عدد من الشركات النفطية الكويتية العاملة في قطاع البترول المصري.

البغلي: «كي جي إل الدولية» تتطلع إلى زيارة الرئيس المصري لحل أزمة مشروعها في دمياط

فاضل البغلي

قال رئيس مجلس ادارة شركة كي جي ال الدولية فاضل البغلي إن زيارة فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي للكويت أتت في وقت مناسب لفتح أبواب الحل لمشروع طال انتظار إعادته للعمل بعد فترة طويلة من التوقف، موضحا أن مشروع الشركة وشركاءها في شركة دمياط الدولية الموانئ عانوا من توقف مشروع الميناء الحيوي.

وتمنى البغلي من الرئيس المصري المساعدة على تخطي الصعوبات التي مازال المشروع يعاني منها منذ الفترة السابقة لعهده، موضحا ان شركة كي جي ال الدولية للموانئ الشركة المؤسسة لمشروع بناء وتطوير وتشغيل محطة حاويات جديدة في ميناء دمياط لديها امل كبير بقدرة فخامة الرئيس وبرؤيته وحكمته في اتخاذ القرارات المناسبة، لافتا الى أنه الامل في ازالة الصعوبات لازال موجودا.

وبين البغلي أن المشروع حيوي وهام للاقتصاد المصري سواء على مستوى جلب الاستثمارات واموالها للعمل في مصر وخلق فرص العمل المباشرة وغير مباشرة في جميع مراحل المشروع أثناء البناء والتجهيز والتشغيل والتي تتجاوز المليار ونصف المليار دولار.

وذكر البغلي ان شركة كي جي ال من كبريات الشركات العالمية في مجال تشغيل الموانئ والنقل البحري، وتأمل من فخامته التدخل للأسراع في حل الصعوبات التي اعترضت المشروع ولازالت تعترضه والتي رغم تعاقب رؤساء هيئات على ادارة هيئة ميناء دمياط لازال فكر العهد السابق يعمل بقصد أو بغير قصد على وضع العراقيل أمام الحلول التي قدمتها الشركة في سبيل تخطي العقبات التي لازالت تحول دون استعادة العمل في المشروع والذي قامت الشركة بتنفيذ 40٪ منه وأنفقت من رأسمال المساهمين سواء في الأعمال المدنية أو تجهيزات معدات التشغيل اكثر من 200 مليون دولار.

وأضاف البغلي: أننا نؤمن بأن فخامة الرئيس بفكره وقراراته سوف يزيل تلك العقبات لمشروع لازلنا كمستثمرين كويتيين ننتظر استعادة العمل فيه حتى يكون الباب لاستثمارات كويتية أخرى سواء مع مستثمرين دوليين أو كويتيين وأيضا على مستوى استثمارات شركة كي جي ال الدولية للموانئ التي لديها خطط للاستثمار في أعمال ذات علاقة في نشاط الموانئ والعمليات اللوجستية والتي وبكل صراحة ننتظر من فخامة الرئيس أن يقوم بحركة تصحيحية لخلق المناخ المناسب لدفع عجلة تلك الاستثمارات التي نؤمن بأن جمهورية مصر العربية بما لديها من طاقات ضخمة اقتصادية وبشرية وموارد أولية ستكون الموقع الأفضل للعمل والربحية بما يعود أولا بالخير والرفعة للاقتصاد والشعب المصري الشقيق والمستثمر الكويتي الذي لايزال ينظر لمصر على أنها السند الاقتصادي للوطن العربي.